



كويتي ماري عيراق

داد كاي بالآي نيئتنيهادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٠ / اتحادية/تمييز/ ٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٦/٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طسه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز - المدعى عليه الأول - / وزير الدفاع / إضافة لوظيفته - وكيله الموظف

الحقوقي علي عبد الكريم .

التمييز عليه - المدعى - / صلاح كاظم جبار / وكيله المحامي جودت كاظم الجنابي .

الإدعاء

ادعى المدعى (التمييز) بواسطة وكيله أمام محكمة بداءة البياع بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢ انه سبق له العمل في الجيش السابق بصفة (ضابط) برتبة عقيد وبعد حل الجيش في ٢٠٠٣/٤/٩ بانثر باستلام دفعات الطوارئ أسوة بأقرانه من الضباط وصدر الأمر الإداري المرقم (٩٢٦٣) في ٢٠٠٤/٩/٢ من وزارة الداخلية/ المديرية العامة للإدارة والأفراد بإعادته الى الخدمة وتعيينه على ملاك فوج مغاوير الداخلية الثاني بصفة موظف مدني ولكنه لم يلتحق بالخدمة ولم يباشر في الفوج واستمر باستلام دفعات الطوارئ بصورة منتظمة وبعدها دُعي للمقابلة لغرض العودة للجيش وراجع مركز استقبال منتسبي الجيش السابق في مطار المثنى بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٧ ونتيجة المقابلة رفض قبول عودته للجيش وابلغ بإحاطته على التقاعد وندى مراجعته لدائرة التقاعد فوجي بعدم ترويج معاملته التقاعدية وحجبت عنه دفعات الطوارئ بحجة تعيينه لدى وزارة الداخلية وبلغ مجموع مبالغ الدفعات التي حرم منها (٥٣٤٠٠٠٠) خمسة ملايين وثلاثمائة وأربعون ألف دينار . وانه راجع وزارة الداخلية عدة مرات وقابل المفتش العام لوزارة الداخلية وشرح له بأنه لم يباشر في وزارة الداخلية ولم يستلم راتب منها وانه بقي يستلم دفعات الطوارئ وسلمهم كتابين صادريين من المديرية العامة



كويت مارى عيراق

داد كاى بالآي ئيئنتيحادى

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٠ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٢

لشؤون المحاربين / مديرية التقاعد العسكري ومديرية حاسبة دفعات الطوارئ الوقتية المرقمين (٣٩١) في ٢٠٠٩/٥/١٨ و (٦٠٧٤) في ٢٠٠٧/١/٢٤ الخاصين بتحديد موقفه من الخدمة ، وانه مؤشر في مديرية حسابات الداخلية عدم استلامه لأي راتب منذ صدور أمر تعيينه لدى وزارة الداخلية في ٢٠٠٤/٩/٢ وانه قد راجع المديرية العامة لشؤون المحاربين مديرية التقاعد العسكري أكثر من مرة وقد رفضوا ترويج معاملته التقاعدية وحرّم من دفعات الطوارئ وطالبوه بإعادة المبالغ السابقة التي استلمتها كدفعات طوارئ . وانه يطلب (أ). إنهاء علاقته بوزارة الداخلية كونه لم يباشر لديها ولم يستلم أي راتب من الوزارة وإرسال كتاب رسمي بذلك الى المديرية العامة لشؤون المحاربين / مديرية التقاعد العسكري في وزارة الدفاع ب. ترويج معاملته التقاعدية وصرف مبلغ (٥٣٤٠٠٠٠) خمسة ملايين وثلاثمائة وأربعين الف دينار يمثل مجموع دفعات الطوارئ التي حجبت عنه دون مسوغ قانوني) ، أحالته محكمة بداءة البياع الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للنظر فيها حسب الاختصاص الوظيفي بموجب كتابها (٢٠١٠/ب/٤٧٠) في ٢٠١٠/٤/٤ . نظّم المدعى لدى المدعى عليه الأول /إضافة/ لوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٦ استكمالاً لشكلية إقامة الدعوى . ونتيجة المرافعة الحضورية العننية وبعد ان حصر المدعى دعواه في الجلسة المؤرخة ٢٠١١/٢/٢ بترويج معاملته التقاعدية فقط قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٢ وبعد الاضطرارة (٢٠١٠/ق/٢٣٣) الحكم بإلزام المدعى عليه الأول /إضافة/ لوظيفته بترويج المعاملة التقاعدية للمدعى وتحمله مع المدعى عليه الثاني (وزير الداخلية) /إضافة/ لوظيفته أتعاب المحاماة والرسوم والمصاريف . طعن المميز (المدعى عليه الأول) /إضافة/ لوظيفته بواسطة وكيله بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٤/٤ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد ان المدعى أقام هذه الدعوى أمام محكمة بداءة البياع طالباً إلزام المدعى عليه وزير الدفاع /إضافة/ لوظيفته (المميز)



كويت مارى عبراق

داد كاي بالآي نيتتحيادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٠ / اتحادية/تميز/٢٠١٢

وزير الداخلية بإنهاء علاقته بوزارة الداخلية والحكم بإلزام وزارة الدفاع بتسريح معاملته التقاعدية وبعد إحالة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري حسب الاختصاص الوظيفي حصر وكيل المدعي دعوى موكله بطلب إلزام وزارة الدفاع بتسريح المعاملة التقاعدية للمدعي (المميز عليه). أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها المميز القاضي بإلزام وزارة الدفاع بتسريح المعاملة التقاعدية للمدعي. ولم تصدر قرار بشأن المدعي عليه التثني (وزير الداخلية/إضافة لوظيفته). تجد المحكمة الاتحادية العليا أن المدعي كان ضابطاً في الجيش العراقي السابق برتبة (عقيد) وبعد حل الجيش في ٢٠٠٣/٤/٩ كان المدعي يستلم (دفعات الطوارئ). وعند دعوة الجيش السابق للخدمة راجع (مركز استقبال منتسبي الجيش السابق). التي رفضت عودته للخدمة وأنه مشمول بالتقاعد ولدى مراجعة وزارة الدفاع رفضت تسريح معاملة التقاعد فأقام هذه الدعوى طالباً بإلزامها بتسريح المعاملة التقاعدية ففقت المحكمة الحكم للمدعي بذلك. تجد المحكمة الاتحادية العليا أن المديرية العامة لشؤون المحاربين في وزارة الدفاع أرسلت كتابها المرقم (٧٣٣/٢٤) والمؤرخ ٢٠١١/٢/١٠ إلى محكمة القضاء الإداري وقد ورد في الفقرة (٢) منه (مشمول بقانون المسألة والعدالة حيث ورد اسمه بالأمر الديواني المرقم (٤٩) الملحق (ز) تسلسل (٢٣) الذين خدموا بتشكيلات فدائي صدام والمبلغ إليهم بكتاب القائد العام للقوات المسلحة - أمانة السر الإدارة والميرة المرقم (١٨٢/١/١) في ٢٠١٠/٣/٧ والذي تم تعديل التوصية الصادرة بحقه بالأمر الديواني (٣٤) بإحالاته على التقاعد إلى إحالتهم على التقاعد وحرمانهم من الحقوق التقاعدية لشمولهم بقانون المسألة والعدالة) كما تجد المحكمة أن المادة (١/ثامناً) من قانون الهيئة الوطنية العليا للمسألة والعدالة تنص (الأجهزة الأمنية القمعية هي أجهزة الأمن العام والمخابرات والأمن الخاص والحمايات الخاصة والأمن القومي والأمن العسكري والاستخبارات العسكرية وفدائي صدام في ظل النظام البائد). وأن المادة (٦/أربعاً) من القانون المذكور نصت (يمنع فدائيو صدام من أي حقوق تقاعدية لعملهم في الجهاز المذكور). ومما تقدم كان المتعين على محكمة القضاء الإداري إجراء التحقيقات المقتضية للتثبت من اشتغال المدعي عندما كان ضابطاً في الجيش السابق في تشكيلات فدائي صدام من عدمه ومن ثم تصدر حكمها وفق



كو٧ ماري عبراق
داد كاي بالآي نيتتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٧٠ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٢

مايظهر لها من ذلك . وحيث ان المحكمة أصدرت حكمها المميز خلافاً لما تقدم فسرر الحكم
بنقضه وإعادة الدعوى الى محكمتها لإتباع ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة
وصدر القرار بالاتفاق في ٦/٦/٢٠١٢ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد الساموي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو الثمن

١٣
الدعوى